



PROVISIONAL

A/41/PV.29
16 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بغضابيش)

السيد شودي

الرئيس :

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

التي كلمة كل من :

السيد شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد كافي (جزر القمر)

السيد توفوا (جزر سليمان)

السيد نفاروكيختوالي (رواندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن ملحق الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64222/A ح٢١٢١

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد فانولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اسحوا لي بادق ذي بدء ان اهنئكم على انتخابكم بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، ووفدي على ثقة من انكم ستقودون انتم وزملائكم اعضاء المكتب مداولاتنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، الى النجاح ، فانها فان الدورة الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة .

ويسرنا ايضا ان نرى الامين العام وقد عاد الى مباشرة مهام منصبه على راس منظمنا وهو في افضل صحة واستعداد لتوجيه اعمال المنظمة المتعددة الوجة . ونرجو له دوام الصحة والعافية لاسيما في هذه المرحلة التي تمر فيها منظمنا بازمة سياسية ومالية حادة لم تشهد مثلها منذ نشأتها قبل ٤١ عاما .

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة واكدت جميع الدول الاعضاء - صغيرة كانت او كبيرة ، غنية او فقيرة - تاييدها لامم متحدة اقوى وافضل تقوم على المساواة في السيادة والاحترام المتبادل وصون كرامة الانسان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . واعرب ايضا العديد من الزعماء عن قلقهم لتصاعد سباق التسلح ، وازدياد عدد الصراعات الاقليمية ، وتزايد لجوء بعض الدول الى التهديد في مختلف هيئات منظومة الامم المتحدة ، وتردي الحالة الاقتصادية العالمية ، وإشارة مناخ معاد للعمل الجماعي الدولي ، ومهاجمة تعدد الاطراف في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومشكلة تراكم الديون المتفاقمة ، وإجفاف النظام النقدي الدولي ، وانتهاك حقوق الانسان الاساسية ، واستمرار وجود الاستعمار والقهر والاستغلال ، وغير ذلك من مشاكل العصر .

(السيد شافولا ، جمهورية
تشانها المتحدة)

وللأسف ، فإن جميع مصادر القلق هذه لا تزال قائمة اليوم كما كانت قائمة في العام الماضي . بل إن أسس هذه المخاوف تزداد قوة بمرور كل شهر . وتوجد الآن في الواقع مخاطر قائمة تخيم فوق العمل المتعدد الأطراف والتعاون الاقتصادي الدولي والسلام والأمن العالميين .

ومن القضايا المتفجرة التي تهدد سلامة منظمتنا اليوم استمرار ممارسة الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا ، وهو نظام سياسي أدانه المجتمع الدولي بوصفه جريمة ضد الانسانية وإهانة للضمير العالمي وسببا رئيسيا لعدم الاستقرار السياسي في الجنوب الافريقي .

إن الفالسية السوداء من مكان جنوب افريقيا تعاني في ظل نظام بريتوريا القمعي ، الذي لا يقل عن النظام النازي في انتقامه لانسانية المرء ، وهو نظام لا يزال يعجب به ويقلده مهذمو نظام الفصل العنصري . لقد أخضع الشعب السود في جنوب افريقيا على مدى السنين للاستغلال الوحشي وإهدار الانسانية والقبض على أبحاثه بصورة تمسكية والاحتجاز والتعذيب والقتل . وتمادت هذه السياسات القمعية سوءا خلال السنتين الماضيتين نتيجة لانتفاضات السود في جنوب افريقيا التي عمت البلاد ضد قوانين نظام بريتوريا المجحفة .

كما أدى حصول أنغولا وموزامبيق على الاستقلال الى تحطيم اسطورة نظام بريتوريا القائلة بضرورة وجود منطقة عازلة بفعل دائم بين حدودها وبين الدول الافريقية المستقلة التي يحكمها السود . وكانت انتفاضات سويتو عام ١٩٦٦ ، والانتفاضة الوطنية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، إشارة واضحة من الشعب السود في جنوب افريقيا الى العالم بأنه قد سم على التخلي من نظام الحكم العنصري البغيض في جنوب افريقيا .

وقد وفرت جميع تلك التطورات ذريعة لنظام بريتوريا ليشن حملة متملة تستهدف زعزعة استقرار الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، وكلفت تلك البلدان بلايين الدولارات بالاضافة الى فقد آلاف الضحايا الابرياء .

(السيد شاغولا ، جمهورية
تجزانيا المتحدة)

وعلى مدى السنين المنصرمين ، ذهب أكثر من ألفي أسود من جنوب افريقيا ضحية لنظام بريتوريا المنصري المتعطر للدماء . ولن يقضي إعلان أي عدد من حالات الطوارئ أو الحصار من قبل النظام المنصري على انتفاضة الاغلبية الحوداء في جنوب افريقيا . وسيواصل آلاف آخرون التضحية بحياتهم كل عام الى أن يزال نظام الفصل المنصري . ومن المعتبر به دوليا الآن أن المفاوضات مع نظام الفصل المنصري لن تفع نهاية لتلك السياسة . وكان هذا هو ايماننا على الدوام ، وقد أكده مؤخرا فريق شخصيات الكومندوك البارزة الذي استتج بصورة قاطعة أن نظام الفصل المنصري غير مستمد لاجراء أي حوار داخلي يقضي الى تحوية ملمية للمشكلة السياسية في جنوب افريقيا . كما أن الفصل الذريع الذي منيت به مهمة وزير خارجية بريطانيا التي قام بها الى جنوب افريقيا يؤكد هذه الحقيقة ايضا .

ونظرا لأن العديد من ممثلي الدول الذين تحدثوا أمام هذه الدورة ، بما في ذلك دول خط المواجهة الافريقية ، قد اسهبوا في تفصيل تعنت نظام الفصل المنصري في جنوب افريقيا وفي تفصيل جرائمه وخطاياه ، وتحدث عنها بإضافة رئيس منظمة الوحدة الافريقية الحالي ، الرئيس دينيس ماسو نغويسو ، رئيس جمهورية الكونغو والرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز ، السيد روبرت موفابي رئيس وزراء زيمبابوي ، وتوفيرا للوقت ، فإن وفد بلدي لن يكرر ما سبق عرضه بكفاءة خلال هذه المناقشة العامة ، خاصة وأن حكومة بلدي شاركت مشاركة تامة في المؤتمر الدولي المعني بتوقيع الجزاءات على جنوب افريقيا الذي عقد مؤخرا ، ومؤتمر فيينا الدولي المعني بمنح الاستقلال الفوري لناميبيا الذي تلاه ، وآخر مؤتمر قمة عقدته منظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في الشهر الماضي في هراري ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بمسألة ناميبيا التي سبقت هذه المناقشة العامة ، واحتلت فيها جميعا قضية الفصل المنصري ونظام جنوب افريقيا المنصري ، مركز الصدارة . ولكن بدلا من أن يتكلم وفد بلدي في تفاصيل ذلك ، فإنه يود أن يؤكد من جديد تأييده الراسخ والمستمر لجميع القرارات التي

اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وجميع المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية التي عقدت مؤخرا بشأن النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، والتي تشكل أساسا مناسباً لعمل دولي متضافر ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

وانتقل الآن الى الشكل الذي يجب أن يتخذه العمل السلمي الدولي المتضافر ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا . وباختصار شديد ، واستنادا الى قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية واجتماع القمة لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري ومؤتمر باريس الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية والحلقات الدراسية الدولية الاخيرة ذات الصلة ، فإن وفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا بأن فرض جزاءات ملزمة شاملة في وقت مبكر على جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هو العمل السلمي المتضافر الفعال الوحيد الباقي أمام المجتمع الدولي . ويحدو وفد بلدي أمل صادق في أن يتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في المستقبل القريب قرارا لتحقيق هذه الغاية ، على ضوء المطالبة المتعاطفة في جميع أنحاء العالم بتوقيع جزاءات على جنوب أفريقيا العنصرية .

ونظرا لان الكفاح من أجل التحرر سيستمر في جنوب أفريقيا حتى بعد فرض الجزاءات على نظام الفصل العنصري ، فإننا نناشد بقوة جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، فرادى ومجموعة ، ان تزيد دعمها الادبي والسياسي والدبلوماسي والمادي لحركات التحرر الوطنية في الجنوب الأفريقي ، كما نناشد المجتمع الدولي ككل أن يزيد دعمه الادبي والسياسي والدبلوماسي والعسكري لدول خط المواجهة للدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، التي تعاني بالفعل من آثار زعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام بريتوريا .

قبل ثلاثة أسابيع فقط تحدث وزير خارجية بلدي أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بمسألة ناميبيا ، ومن الواضح أنه لا يمكن لآراء حكومة بلدي أن تتغير في فترة قصيرة كهذه . ولكن نظرا للأهمية التي نعلقها على

استقلال ناميبيا ، أود أن أكرر بإيجاز بعض النقاط التي طرحها وزير خارجية بلدي في الدورة الاستثنائية .

منذ عشرين عاما يواصل نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا احتلاله لاقليم ناميبيا بصورة غير مشروعة ، متحديا جميع قرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد تمادى نظام الفصل العنصري مؤخرا في تحديه وتعنته ، متفجعا بسياسة ما سمي بالارتباط البناء التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحالية ، وربطها استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وتزويدها قطاع الطرق المجرمين الذين يقودهم مافيمبي ويحاربون الحكومة الشرعية في أنغولا بالأسلحة وبقذائف متفجر علانية . وقد أدينت اجراءات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بحق من قبل منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الاخير الذي عقد في هراري والمؤتمر الدولي المعني بالاستقلال الفوري لناميبيا والحلقات الدراسية والمحافل الدولية الاخرى التي عقدت مؤخرا . وهنا يود وفد بلدي أن يؤكد حق حكومة أنغولا في الاحتفاظ بقوات كوبية في أراضيها ما دامت تتعرض للتهديد من وجود قوات نظام الحكم العنصري في أنغولا وناميبيا على حد سواء .

إن الحالة في ناميبيا تتردى يوما بعد يوم ، وكما قال وزير خارجية بلدي في

الدورة الاستثنائية المعنية بقضية ناميبيا :

"ويحاول النظام العنصري ، لعدم ثقته في بقائه في جنوب افريقيا ، أن يتشبث بناميبيا ليستخدمها إما كعازل في نهاية المطاف ضد ما يدعيه من تهديد من الدول الافريقية السوداء المجاورة له ، وإما لاستخدامها في الوقت الملائم في إطار خطته للمساومة والتفاوض من أجل إدامة الفصل العنصري في الجنوب الافريقي" . (A/S-14/PV.2 ، ص ٧٧)

(السيد شاغولا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

ولكن حتى في ناميبيا نفسها ، وهي اقليم لايزال قانونا تحت ولاية الامم المتحدة ، يطبق نظام جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصري البغيضة من خلال المؤتمر العميل المتعدد الاحزاب . ومن هنا فثمة حاجة ملحة لان تعمل الامم المتحدة بسرعة على انتهاء تسوية جنوب افريقيا الذي استمر عشرين عاما ، وذلك قبل ان يغتوى الاوان . ومن بين الاعمال الهامة التي يتعين ان تفضلع بها الامم المتحدة ، تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دونما تاخير او شروط مسبقة . ونكرر في هذا الصدد تعاطفنا مع الامين العام الذي واجه في سعيه لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا عقبات ونكسات عديدة طرحت عمدا بتعاون من جانب حلفاء جنوب افريقيا ومؤيديها . ونحن نؤكد شقتنا في الامين العام ونؤيده في مساعيه من أجل العمل دون تاخير على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال ناميبيا .

ولكن كما كان من المستبعد ان ينتهي في وقت قريب تحدي نظام جنوب افريقيا وتعنته ، ينبغي ان يُطلب من مجلس الامن ان يفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لاستكمال التدابير التي اتخذتها بالفعل الحكومات والمنظمات والجمهور والافراد في بلدان شتى . فجميع هذه التدابير لازمة لعزل نظام الفصل العنصري واجباره على قبول تسوية لمسألة ناميبيا ، واحداث تغيير سلمي داخل جنوب افريقيا نفسها لصالح جميع سكانها .

وفي هذا الصدد ، نعيد تأكيد تقديرنا للتدابير التي اتخذها بالفعل عدد من الحكومات الغربية لعزل جنوب افريقيا واجبار حكومتها على انتهاء الفصل العنصري . ونلاحظ أيضا مع التقدير الجهود التي يبذلها عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية ، والجامعات والافراد بغية الضغط على حكوماتهم كي تخفف معارضتها لغرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . ونتوجه في هذا الصدد بالشكر الخالص لشعب الولايات المتحدة الذي استطاع من خلال ممثليه في الكونغرس ان يجبر الحكومة في الاسبوع الماضي ، على التحرك بدرجة أكبر في الاتجاه السليم .

ومن المؤسف ان مسألة الصحراء الغربية مازالت حتى الان بغير حل . ونحن نؤيد ونؤكد سلامة نضال الشعب الصحراوي من أجل حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال

الوطني . وللأسف ، هناك طرف في النزاع يعرقل دائما بشكل متعنن ولا منطقي تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة التي توفر خطة ملم ببناء لإنهاء النزاع تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ بشأن تقرير المصير في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاجنبية .

وقد لاحظنا بارتياح جهود الوساطة التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية بهدف حل النزاع تمشيا مع خطة السلم التي وضعتها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ونحث في هذا الصدد أطراف النزاع ، ولاسيما المغرب ، على التعاون وأن توفر الظروف اللازمة التي تؤدي في القريب العاجل الى حل سلمي للنزاع .

وهناك موضوع آخر يشير قلق وفدي وهو مستقبل جزيرة مايوت القمرية . إن ميشاق منظمنا واضحا بصورة قاطعة بشأن حرمة السلامة الاقليمية للدول الاعضاء . ومن ثم ، فنحن نحث على الانهاء السريع للمفاوضات الشائبة المستمرة بين فرنسا وجزر القمر المتعلقة باستعادة جزيرة مايوت بوصفها جزءا لا يتجزأ من أراضي جزر القمر ، تمشيا مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة .

إن الانكار المتواصل للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة خاصة به ، لا يزال هو السبب الاساسي للعنف والاضطراب المستمرين في الشرق الاوسط . إن رفض اسرائيل الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وعدوانها المستمر على جيرانها ، وبصفة خاصة تشريد الفلسطينيين واعتقالهم وتعذيبهم وقتلهم ، والانتهاك الدائم لاراضي لبنان ، كل ذلك لن يؤدي مطلقا الى قيام ملم في الشرق الاوسط . وفي اعتقادنا انه لا حل لمشكلة الشرق الاوسط إلا بان يقرر الشعب الفلسطيني مصيره تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . فضلا عن ذلك ، نكرر نداءنا لاسرائيل أن تكف عن سياستها غير الشرعية في اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط في وقت مبكر تشترك فيه جميع أطراف النزاع بغية التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط .

ان حرب ايران والعراق التي دخلت الان عامها السابع قد تسببت في خسائر فادحة في الارواح والممتلكات لهذين البلدين الناميين وغير المنحازين . وقد أيدت حكومتني وشجعت بصورة فعالة جهود الوساطة المختلفة التي بذلتها الامم المتحدة وبلدان حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي والجهود الاخرى التي بذلتها بلدان منفردة من أجل التوصل الى حل للنزاع . ونحث في هذا الصدد كلا من العراق وايران مرة أخرى أن تصفيا الى النداءات العديدة من أجل تسوية النزاع تسوية سلمية بغية إنهائه في وقت قريب .

ومازالت تشير مسألة قبرص قلقنا جميعا . وقد زاد التدخل الاجنبي من حدة الخلافات الطائفية في ذلك البلد وزاد المشكلة تعقيدا . ونأسف لما قام به القبارصة الاثراك من اعلان الاستقلال من جانب واحد بما يتنافى مع روح المفاوضات التي تجرى ضمن المساعي الحميدة للامين العام ، الذي بذل كل ما في وسعه عبر سنوات طويلة لايجاد حل للمشكلة . ونحن نجدد نداءنا لكل من تركيا واليونان أن يمارسا ضبط النفس وأن يساعدا على تعزيز الحوار بين القبارصة بغية إيجاد سلم دائم في ذلك البلد المضطرب . ونحن نشني على جهود الامين العام ونرجوه أن يستمر في جهود الوساطة حتى التوصل الى حل مرض .

وفي رأينا ان الحالة في أمريكا الوسطى ، دخلت منعطفًا خطيرا . فمازال التهديد باستخدام القوة واستخدامها ضد سيادة نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية مستمران دون هوادة . وزاد من تعقيد المشكلة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا بفرض الإطاحة بحكومتها الشرعية . ونحن نحث الادارة الامريكية على احترام الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في هذه القضية مؤخرا ، تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة . كما ندعو الاطراف المعنية الى تأييد عملية كونتادورا التي تعتبر صيغة عملية لاستعادة السلم والامن في المنطقة .

وفيما يتعلق بمشكلة شبه جزيرة كوريا ، فاننا نؤيد جهود الشعب الكوري الرامية الى إعادة توحيد بلاده بالوسائل السلمية . ولذا نحث شطري كوريا على مواصلة الحوار البناء الذي من شأنه ان يفضي الى حل عادل ودائم . وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نطالب بالانسحاب السريع لجميع القوات الاجنبية من شبه الجزيرة ، اذ ان استمرار وجودها لا يساعد على نجاح ذلك الحوار . غير ان تنزانيا لن تؤيد مطلقا قبول شطري كوريا معا في عضوية الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بافغانستان ، نؤيد جميع الجهود التي قد تؤدي الى حل سلمي للمشكلة . ومازلنا مقتنعين بان الوقت قد حان لايجاد حل ينهي معاناة بشر أبرياء فرمات الالوف منهم من وطنهم واصبحوا لاجئين . ونشيد في هذا الصدد مرة أخرى بجهود الوساطة التي يبذلها الامين العام ، ونحث جميع الاطراف المعنية على تقديم كل تعاون ضروري له ، وأخيرا ، تؤكد تنزانيا من جديد على مبدأ احترام السلامة الاقليمية لافغانستان التي ينبغي أن تنسحب منها القوات الاجنبية دونما ابطاء .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، يشعر وفدي بالقلق لان الجمعية العامة للأمم المتحدة مافتتت تناقش خلال ثماني سنوات متتالية هذه المسألة التي لاتزال تشكل مصدرا للصراع في جنوب شرقي آسيا . ونحن نحث بقوة كل الاطراف المعنية على بذل قصارى جهدها للاسراع بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بشأن كمبوتشيا خدمة للسلم والاستقرار في منطقتي جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ عملا بميثاق الامم المتحدة . غير أن وفدي يحتفظ بحقه في العودة الى تناول هذه المسألة عندما تبث الجلسة العامة في هذه الدورة البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" .

وبالنسبة لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ، يحث وفدي طرفي النزاع على استئناف المفاوضات سريعا لايجاد حل سلمي لمسألة السيادة وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

ونحن نكرر التأكيد على ان تنزانيا ، شأنها شأن كثير من الدول المتقدمة والنامية الاخرى ، تشعر بأسف لاستمرار سباق التسلح في الوقت الذي يعاني فيه الملايين من الجوع ونقص التغذية . إننا نعارض سباق التسلح ذا الاثار المدمرة . وقد لاحظنا

بارتياح استئناف محادثات الحد من الاسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويشجعنا أيضا القرار الاخير للأمين العام غورباتشوف والرئيس ريفان بعقد جولة أخرى من المحادثات ترمي الى الحد من سباق التسلح التقليدي والامراتيجي والنوي ، بما في ذلك وقف اجراء التجارب النووية . ونحن نشيد باستمرار الاتحاد السوفياتي في وقف التجارب من جانب واحد ، ونطالب الولايات المتحدة بأن تحذو حذوه ، من أجل تهيئة الظروف المواتية لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ثم لتخفيض الاملحة النووية وتجميدها .

ونحن لانزال مقتنعين بأن السلم والامن من حقوق جميع الدول ، إذ أن الحرب النووية تهدد بقاءها . وبالتالي يحق لنا أن نطلب وقف استحداث أية اسلحة نووية . وبلدي بوصفه أحد المشاركين في مبادرة السلم للقارات الخمس ، يكرر التأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وتهيئة مناخ موات لتطبيق تدابير التحقق ، كشرط مسبق ضروري لعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب . فهذه التدابير ضرورية اذا ما أردنا تجنب نشر الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي . ونحن نوجه نداء صادقاً الى الدولتين العظميين الرئيسيتين لاتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء النهائي على الاسلحة النووية وتوجيه الموارد المخصصة الآن لانتاجها الى الأغراض السلمية ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية .

ان البيئة الاقتصادية العالمية ما زالت معادية لمعظم البلدان النامية ، خاصة أقل البلدان نموا والتي يوجد ستة وعشرون بلدا منها في افريقيا جنوبي الصحراء . وقد تسبب ضعف الاداء الانمائي لبلدان اقتصاد السوق المتقدمة في الثمانينات في نكسة خطيرة للتنمية في معظم البلدان النامية . وبالرغم من الهبوط الاخير في أسعار الفائدة الذي نجمت عنه وفورات للبلدان النامية فيما يتعلق بخدمة الديون تبلغ قرابة ١٣ مليارا من دولارات الولايات المتحدة ، فقد فقدت البلدان النامية ما يزيد على ٥٠ مليارا من دولارات الولايات المتحدة في ١٩٨٥ نتيجة تدرج معدلات التبادل التجاري وبطء النمو في حجم الصادرات وانخفاض عائدات الاحتياطيات الرسمية . وادى الانخفاض الحاد في تدفق القروض المصرفية الجديدة والمساعدة

الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية الى زيادة تفاقم محنتها ، وعانى كثير منها من نمو اقتصادي سلبي مع ما يصاب ذلك من انخفاض مستويات معيشة سكانها . وفي حالة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، تعمقت المشكلة نتيجة القحط والمجاعة وغيرهما من الكوارث التي تسبب فيها البشر أو الطبيعة . لذا ينبغي أن ينظر في هذا السياق الى عبء خدمة الديون الثقيل على افريقيا وعلى البلدان النامية الأخرى .

الى أين المسير ؟ من الواضح في نظر وفدي انه إلى أن يعترف المجتمع الدولي اعترافا فعليا بالترابط الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية ، وإلى أن يلمح المجتمع الدولي تماما بأن البلدان النامية لن تتمكن من سداد ديونها ما لم تتوافر لها موارد كافية للنمو والتنمية من النظام المصرفي الدولي ومؤسسات التمويل الدولية المتعددة الأطراف ومن المصادر الرسمية أي من المساعدة الانمائية الرسمية ، وإلى أن يوفر المجتمع الدولي للبلدان النامية ظروف التكيف التي تسمح لها بأن تنهض بالنمو والتنمية ، وإلى أن تكف البلدان النامية عن أن تكون مصدرة لرأس المال الصافي الى البلدان المتقدمة ، لن يتسنى القيام بالنمو والتنمية في البلدان النامية وستظل أزمة الديون قنبلة زمنية تهدد المجتمع الدولي الى ما لا نهاية .

ولذا فان معدلات التبادل التجاري المجحف والحماية وارتفاع أسعار الفائدة والافتقار الى الموارد اللازمة للنمو والتنمية في البلدان النامية مادامت مستمرة ، فان البيئة الاقتصادية العالمية ستظل معادية للبلدان النامية . وإزاء هذه الخلفية يعرب وفدي عن ارتياحه العميق لأن الجمعية العامة قد وافقت أخيرا على إدراج البند المعنون "بدء المفاوضات العالمية" في جدول أعمال هذه الدورة ، وهو البند الذي ظهر للمرة الأولى في جدول أعمال دورتها الرابعة والثلاثين في ١٩٧٩ . وبما ان المفاوضات العالمية تنطوي على مناقشة صريحة ومستفيضة للمشاكل المترابطة للمال والتمويل والديون والتجارة والتطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، فان وفدي يؤمن ايمانا راسخا بأن إدراج هذا البند على جدول أعمال هذه السنة يعد متابعة منطقية لقراري الجمعية العامة ٣٣٠١ (د ١ - ٦) و ٣٣٠٢ (د ٦ - ٦) وللاعلان الصادر عنها في أيار/مايو

١٩٧٤ وبرنامج العمل بشأن اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ولو كانت الجمعية العامة قد قررت استبعاد هذا البند من جدول أعمالها لكانت في الواقع قد قامت بخطوة الى الوراء من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام قانون القاب لیسود الساحة الاقتصادية الدولية . وكان ذلك ناقوس الموت للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، بكل ما يترتب عليه من عواقب وخيمة .

واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . فقد كانت تلك الدورة حدثا خاصا في تاريخ افريقيا الاقتصادي ، وكان اعتماد برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بتوافق الآراء ، مصدر تشجيع في الواقع للشعوب الافريقية . ويود وفدي أن يكرر الاعراب عن عرفانه لجميع الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية التي أسهمت في نجاح تلك الدورة ، ويحدونا الأمل الصادق في أنها ستشارك مشاركة ايجابية في تنفيذ البرنامج . وقد عرضت الأمم الافريقية في الدورة الاستثنائية مشاكلها الاقتصادية بوضوح واقترحت لها الحلول . وأصبح المجتمع الدولي أفضل ادراكا للحاجات الافريقية الملحة ، وتنتظر افريقيا الآن مساعدة من المجتمع الدولي تعزز جهودها الخاصة .

وقد أشيرت أسئلة عما اذا كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لأفريقيا قد نجحت أم فشلت . لقد كان اعتماد قرار بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا بتوافق الآراء ، في حد ذاته ، نتيجة إيجابية ملحوظة أسفرت عنها هذه الدورة الاستثنائية . غير أن نجاح الدورة الاستثنائية لم يستكمل بعد ، لأن كل شيء يتوقف على كيفية تنفيذ المجتمع الدولي ككل لبرنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ومن ثم فأفريقيا تنتظر رد فعل موات من المجتمع الدولي بشأن الموارد المطلوبة لاستكمال جهودها الخاصة في برنامج انتعاشها الاقتصادي .

وفي ضوء ذلك ، نرحب بحرارة بقرار الأمين العام الأخير بتشكيل لجنة توجيهية تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وينبغي أن يحظى تشكيل هذه اللجنة التوجيهية لتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج بالتأييد من جانب المجتمع الدولي .

وقبل أن اختتم ملاحظاتي حول الحالة الاقتصادية في أفريقيا ، أود أن أذكر الدول الاعضاء بأنه من بين أقل البلدان نموا في العالم وعددها ٢٧ بلدا يوجد في أفريقيا ٢٦ بلدا ، ومن ثم فإن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا والذي اعتمده المجتمع الدولي بتوافق الآراء في باريس عام ١٩٨١ ، يمثل أهمية خاصة لأفريقيا . هذه حقيقة كثيرا ما يتناساها المجتمع الدولي عندما يفرض على كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، وهي من أقل البلدان نموا ، شروطا تكييفية معقدة . ويأمل وفد بلادي بصدق ألا تغيب تلك الحقيقة عن البال عند تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي من أجل الإنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وهناك كلمة موجزة حول مسألة اللاجئين : لقد استقبلت بلادي كالكثير غيرها من الدول الأفريقية في الماضي القريب آلافا من اللاجئين من الدول المجاورة . وتنزانيا

من الدول الموقعة على بروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين . وقد وفرت تنزانيا رغم فقر اقتصادهم كرم الضيافة للاجئين وما زالت تفعل ذلك . ولذا فنحن نعلق أهمية كبيرة على رفاه اللاجئين بصفة عامة ، ولهذا السبب منحنا الجنسية التنزانية لأكثر من ٣٠ ألف لاجئ في تنزانيا . ومع ذلك ، فبالإضافة الى الدعم الذي وعدت به البلدان الأفريقية في المؤتمرين الدوليين الأول والثاني لمساعدة اللاجئين في أفريقيا ، نحث المجتمع الدولي أن يتوصل بسرعة الى قرار مرض بشأن مشكلة الهجمات العسكرية على معسكرات اللاجئين ، وهي المشكلة التي ظلت معلقة لأكثر من ثلاث سنوات . وسوف يتناول وفد بلادي هذه المشكلة مرة أخرى في اللجنة الرئيسية المختصة بها خلال الدورة الحالية للجمعية .

وقد مرت الأمم المتحدة اثناء السنوات القليلة الماضية بأزمة مالية حادة ، نتجت أساساً عن إحجام بعض الدول الأعضاء عن دفع مساهماتها . والدافع لكثير من الدول الأعضاء الأكثر ثراء الى الامتناع عن دفع أنصبتها المالية المقررة هو دافع سياسي ، وبالتالي تصبح تسوية المشكلة مسألة سياسية بالضرورة . وبينما يرحب وفد بلادي بحرارة بمختلف التدابير التي أوصى بها كل من رؤساء الجمعية العامة السابقين واللجنة الاستشارية القانونية الأفرو آسيوية والتي تهدف الى ترشيد كفاءة العمل في دورات الجمعية العامة ، فإننا نحث الجمعية العامة على أن تنظر رسمياً في هذه التوصيات في هذه الدورة بدلاً من أن توصي الإدارة بتطبيقها بصورة غير رسمية دون أي الزام قانوني . ووفدي مستعد للمشاركة البناءة في تلك الممارسة خاصة عندما يطرح البند المتعلق بها في الجمعية .

وأخيراً ، أود أن أعلق بإيجاز على تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة . ويهنيء وفد بلادي فريق الثمانية عشرة على تقديمه تقريره الى هذه الدورة للجمعية العامة نظراً لضيق الوقت الذي يتيح لعمله . ونظراً لان مجمل توصيات الفريق ليست نوعية ، يثق وفد بلادي بأنه سيخصص الوقت الكافي لدراسة هذا التقرير دراسة مستفيضة في الجلسات

العامه وفي اللجنة الخامسة ، وبذلك تعرف الدول الاعضاء بدقة عندما توافق على أي من التوصيات ، ماهي بمدد قبوله . وأود أن أؤكد أن تنزانيا ، على الرغم من تأييدها التام للإصلاح ، تؤمن إيماناً راسخاً بأن تدابير الإصلاح لا ينبغي أن تفرض على الأمم المتحدة ، وأن اقتراحات الإصلاح ينبغي أن تناقش مناقشة مستفيضة ، وأن الاتفاق لا يجوز أن يكون نتيجة الاكراه . ويلاحظ وفد بلادي ، أنه على العكس من الانطباع الشائع الآن ، لم يحدث توافق في الآراء أو اتفاق واضح بين أعضاء فريق الثمانية عشر فيما يتعلق بالمسائل الهامة الخاصة بالتخطيط والبرمجة ووضع الميزانية في الأمم المتحدة . وسيدلي وفد بلادي بآرائه في هذا الموضوع الهام عند بحث تقرير الفريق بالتفصيل . وأود في نفس الوقت أن أعلن أن تنزانيا ستعترض بشدة على أية اقتراحات لانحياز آليات ، مهما أطلق عليها من أسماء ، من شأنها أن تنتقص من مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو تعدل من صلاحيات واختصاصات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة أو تهم اختصاصات الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الأعلى في المنظمة .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) ان انتخابكم

الاجماعي ياسيدي لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين هو تكريم لكم لا كدبلوماسية يتميز بقدرات فائقة فحسب ، وإنما هو تكريم أيضاً لبلدكم بنغلاديش الذي يرتبط معه بلدي ، جمهورية جزر القمر الاملامية الاتحادية ، بعلاقات ودية وأخوية . وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة لكي انقل لكم باسم وفد بلادي تهنئتنا الحارة ، واثمني لكم كل نجاح في قيامكم بمهمتكم .

وأود أيضاً أن اشيد بملفكم السفير خايمي دي بينييس لكفاءته وتفانيه في رئاسته للدورة السابقة .

كما انتهز هذه الفرصة لاشيد إرادة خاصة بالأمين العام لمنظمتنا صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبذله من جهد وتفانيه الدائم في خدمة الأمم المتحدة . ولقد اسعدنا أن استرد صحتة بسرعة من مرضه الأخير ونتمنى له أتم صحة وعافية لمواصلة الاضطلاع بمهامه الشاقة .

واذ نجتمع مرة أخرى في هذه الجمعية لنقيم - كالمعتاد - العمل الذي قامت به منظماتنا ، لابد أن نلاحظ انه منذ دورة العام الماضي التاريخية ، التي احتفلنا فيها بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، لايزال العالم يعاني الكثير من بؤر التوتر . فالعلاقات الدولية ، السياسية والاقتصادية على حد سواء ، ازدادت ترديا ، وضحايا هذا الموقف البائس لا تزال هي ذاتها ، اي اضعف الأمم وأكثرها فقرا .

لهذا ، يتعين على منظماتنا أن توامل الاضطلاع بدورها الحاسم والبالغ الأهمية في العالم . لكن المنظمة اصبحت الآن مستهدفة ، وتتلقى الهجوم من كل جانب من قبل من يريدون ان يمنعوها من أن تعير اذنا صاغية لمشاكل بلدان العالم الثالث ومن ثم بذلت المحاولات لانقاص دورها والحد منه ، وذلك عن طريق مهاجمة المبادئ الاساسية للعمل المتعدد الأطراف ، ومن الواضح ان هذه الحالة لا تشجع مناخ الانفراج في العلاقات الدولية .

ومازالت بؤر التوتر والقلق العديدة في عالمنا تشغل بال المجتمع الدولي . ففي الشرق الاوسط مثلا ، لاتزال الحالة على ، ما هي عليه ، اذ يرفض الكيان الصهيوني - مدفوعا بمخططات الهيمنة والتوسع - الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة ، مبديا ازدياء عنيدا للقرارات المادرة عن منظماتنا .

وعلاوة على ذلك ، فإن المستوطنات اليهودية لا تتناقص بل تزداد انتشارا في الاراضي المحتلة ، مقترنة كالعادة بالقمع الفاسم للسكان العرب والفلسطينيين ، وبانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وكرامته .

وكما دأبتا على القول دوما ، لا يمكن ان يقوم سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ، إلا بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضمانها وممارستها ممارسة فعلية . ولذا تؤيد بلادي دون تحفظ فكرة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط ، تشارك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولا تزال الحالة في لبنان ، البلد الذي كان في يوم ما ارضا للسلم ونقطة اتصال بين الشرق والغرب ، تشير الانزعاج برغم شعاع الامل الذي اشار به احتمال المصالحة الوطنية

ونحن نشعر بقلق عميق لوجود قوات اجنبية لاتزال تحتل ذلك البلد احتلالا غير مشروع منتهكة بذلك حقه المطلق في ممارسة السيادة الكاملة على ترابه الوطني . فقد آن الاوان لشعب لبنان ، الذي لا يرغب سوى في ان يعيش في سلم وأمن ، كي يستعيد كرامته وحقه في أن يعيش في وئام وطني ، وذلك باستعادة التضامن بين أبنائه . وقد تترتبت على حرب الاشقاء الدائرة رحاها بين ايران والعراق خسائر جسيمة تزيد على ٥٠٠ بليون دولار . فمن الذي يمكن أن يستفيد من هذه المأساه ؟ بالتاكيد ليس شعب ايران أو شعب العراق ، فهذان الشعبان فقدوا حتى الآن أكثر من مليون من البشر .

ومن هنا تنظر بلادي بحزن عميق الى استمرار هذه الحرب التي لا معنى لها ونحن نرحب بعروض وقف اطلاق النار التي كررتها الحكومة العراقية ، ونكرر مناشدتنا للحكومة الايرانية ان تستجيب لتلك العروض .

وبالرغم من بارقة الامل التي بدت بشأن الانسحاب الجزئي لقوات الاحتلال الاجنبية ، فلا تزال الحرب في افغانستان مستعرة ، ولا يزال امتزاج القوى الحيوية لذلك البلد مستمرا . وهذه الحالة تهدد السلم والامن في تلك المنطقة تهديدا خطيرا لاسيما بسبب الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي للبلدان المجاورة .

وأود ان أؤكد هنا مرة أخرى تاييدنا للشعب الافغاني الشقيق ، ومطالبتنا بالانسحاب الفوري للقوات الاجنبية وفقا للقرارات الصادرة عن منظماتنا .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، لا يسعنا الا ان نعبر عن خيبة املنا العميقة لمسدم تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاجنبية من اراضي ذلك البلد .

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية جامدة ، برغم الرغبة المعلنة من جانب قائدي هاتين الدولتين في التوصل الى حل سلمي يسمح بإعادة توحيد موطنهما . لذا ، نناشد الطرفين المعنيين ان يواصلا معيها من أجل التوصل الى حل عادل دائم لإقامة كوريا موحدة ، وهو ما يمكن أن يكون ضمانا لسلم المنطقة واستقرارها . وهناك مصادر توتر اخرى لاتزال تزيد اللهب اشتعالا في افريقيا . فلا تزال الحالة في الجنوب الافريقي متفجرة وتشكل اكبر مصدر للقلق ليس لافريقيا وحدها بل وللمجتمع الدولي بأسره .

وبلادي الملتزمة بمبادئ السلم والعدالة والمساواة بين الناس ، تدين دون تحفظ نظام الفصل العنصري اللانساني ، وتناشد بالحاح قادة جنوب افريقيا ان يضعوا فورا حدا لذلك الاستعباد الذي يمارسونه .

ونحن نعرب فضلا عن ذلك عن اسفنا لعدم تنفيذ القرارات التي اتخذتها منظماتنا بشأن استقلال ناميبيا حتى الان . ومازلنا على اقتناع بان تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو وحده الذي يتيح التوصل الى تسوية تفاوضية وسلمية لمسألة ناميبيا . وفيما يتعلق بالمخراء الغربية نعبر عن ارتياحنا للجهود التي يبذلها الامين العام للأمم المتحدة بغية التوصل الى حل عادل ودائم لهذه المسألة . ونحن نؤيد هذه المبادرة ونرحب بها ، ونحثه على مواصلة هذه الجهود حتى يعود السلم الى تلك المنطقة .

ان بلادي ، شأنها شأن جميع الدول الاخرى المشاطئة للمحيط الهندي ، لاتزال تشعر بالقلق لزيادة الوجود العسكري الاجنبي في تلك المنطقة . فهذا الوضع يخلق مناخا من التوتر يهدد السلم والامن في ذلك الجزء من العالم .

ونؤيد دون تحفظ فكرة جعل تلك المنطقة منطقة مليم طبقا للاعلان الصادر عن منظمة في القرار ٢٨٣٢ (د-٣٦) ، ونكرر الاعراب عن رغبتنا في عقد مؤتمر دولي في كولومبو لهذا الغرض .

ان الحالة الاقتصادية الدولية في وضع افضل قليلا من الحالة السياسية التي لخميتها توا . وهي تتسم باختلال متزايد يضرب بالبلدان النامية ، لاسيما اضعفها ، التي اصطلح على تسميتها بأقل البلدان نموا . وعلى الرغم من وجود انتعاش واضح في البلدان الفنية في الشمال فإن الحالة في البلدان الفقيرة قد ازدادت سوءا فضلا عما تعانيه من معدل سلب في النمو ، ومديونية غير مقبولة ، وتضخم جامح ، ناهيك عن البطالة والجوع .

ان بلدي ، جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، وهي ضمن أقل البلدان نموا ، قد اضررت بشكل خاص نتيجة للآثار الضارة الناجمة عن هذه الازمة ، لانها بلد جزري ، ولديها مشاكل هيكلية تعوق تنميتها بشكل خطير . ومن هذه المشاكل عزلة بلدنا عن قنوات الاتصال الدولية الرئيسية ، والطبيعة المشتتة لارضينا الوطنية وما يترتب على ذلك من صعوبات في تنظيم بلدنا وتجهيزه ، وصغر حجم السوق المحلية والافتقار إلى البنية الأساسية الملائمة .

ورغم أن حكومتنا بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال ، وهناك مشروعات كثيرة يجري تنفيذها أو تم العمل فيها ، فإن الحقيقة الماثلة هي أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله . لهذا نجد أنه رغم التقدم الذي أحرزناه في السنوات الأخيرة بفضل الخطط التي نفذتها حكومتنا والتضحيات التي بذلها شعبنا ، فإن جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية مازالت تواجه حالة مالية تبعث على الانزعاج . فعلى الرغم من تنفيذ تدابير للانتعاش لم يسبق لها مثيل ، فإن بلدنا لا يزال يواجه مشاكل ناجمة عن الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة والشروط غير المواتية للاقراض ، مما يعوق برامجنا الاستثمارية . ومن الواضح أن هذه الحالة تضر بالنمو الاقتصادي وتسبب زيادة في معدل البطالة .

وعلاوة على ذلك ، فإن زيادة الدين العام خلال السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة تزيد على ٣٠٠ في المائة قد قضت على آثار الجهود السابقة ، وأجبرت الحكومة على

تخصيم أكثر من ثلث حصيلة صادراتها للوفاء بالتزامات الدولة تجاه الدائنين . ولهذه الحالة تأثير سلبي خطير على الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي ، في وقت تتضاءل فيه مساعدات الانماء الرئيسية على نحو متزايد . ونحن نعتقد أن إعادة التفاوض بشأن الديون التي حصلنا عليها بشروط مجحفة في بعض الأحيان ، هي أنسب السبل التي يمكن أن تعزز النمو السريع والمستمر لاقتصادنا الوطني . وجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، شأن كل الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، تدعو في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الافريقية .

كذلك أود أن أوجه من فوق هذه المنمة نداء مرة أخرى إلى المجتمع الدولي هذا العام من أجل تقديم المزيد من المساعدة إلى بلدي وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٣/٤٠ .

ومن بين الأولويات التي حددتها حكومة جزر القمر في السياسة الخارجية النهوض بالتعاون الاقليمي وتعزيز علاقاتنا مع كل البلدان المجاورة . وتستند هذه السياسة إلى فلسفة تنبثق جذورها من مبادئ السلم والصداقة والاحترام المتبادل المجسدة في ميثاق منظمنا وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

ولهذا السبب ، قامت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، فور حصولها على الاستقلال وعلى العضوية الكاملة في المنظمات الدولية والاقليمية الرئيسية ، ببذل كل الجهود الممكنة من أجل إقامة علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مع معظم البلدان المجاورة ، على أساس شئائي أو متعدد الاطراف . ومن ثم ، فإن جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية هي واحدة من الاعضاء المؤسسين لمنطقة التبادل التفضيلي ، وهي اتحاد اقتصادي يضم أكثر من خمسة عشر بلدا في الجنوب والشرق من القارة الافريقية .

وفي الآونة الأخيرة ، انضمت حكومة جزر القمر إلى هيئة المحيط الهندي التي تتكون من الجزر الواقعة في تلك المنطقة الفرعية ، والتي يتولى بلدي رئاستها في السنة الحالية . وتهدف هذه اللجنة أساسا إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية للدول

الاعضاء عن طريق تجميع الموارد المالية والبشرية وضمان زيادة الترشيح في استكمال
امكانياتها ، وتسمى أيضا للمحافظة على التراث الثقافي والحضاري ، دون احداث أي
تغيير أو تبديل في الروابط التقليدية القائمة على أساس شعبي .

وهكذا ، فإن جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، شأن الهيئة المذكورة ،
تحتفظ بعلاقات مع كل الدول الموجودة في تلك المنطقة الفرعية ، أساسها التضامن
والصداقة والتكامل .

ولا يعني أن أختتم بياني دون أن أشير ، ولو بإيجاز ، إلى قضية مطروحة
بإستمرار أمام جمعيتنا العامة ، وهي قضية ذات أهمية بالغة لجزر القمر ، حكومة
وشعبا ، وأعني بذلك قضية جزيرة مايوت القمرية . وهذه المشكلة لا تخص جزر القمر
وحدها بطبيعة الحال ، فهي ، تهم في كثير من جوانبها القارة الافريقية ، كما تهم
المجتمع الدولي كله لأسباب تتعلق بالحق والعدل .

وإذا كان قد حدث تطور ضئيل هذا العام يتمثل في استقبال رئيس وزراء فرنسا
السيد جاك شيراك في باريس لوفد يمثل اللجنة السباعية التي شكلتها منظمة الوحدة
الافريقية وعهدت إليها بمعالجة هذه القضية ، فإن المشكلة مازالت دون حل . وبعد هذا
الاجتماع في باريس وبعد المحادثات التي أجراها رئيس وزراء فرنسا مع السيد
احمد عبد الله عبد الرحمن رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، قررت
الحكومة الفرنسية عدم إجراء استفتاء في مايوت . ومن الواضح ، ان حكومة وشعب جزر
القمر قد أحاطا علما بهذا القرار بكثير من الاهتمام ، ونحن نشعر أن هذا القرار
يدعم موقفنا .

وتجدر الاشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ٤/٣١ المؤرخ في ٢١ تشرين
الاول/أكتوبر ١٩٧٦ وما تبعه من قرارات ، أدانت أي شكل من أشكال الاستفتاء تجريه
فرنسا في أراضي جزر القمر بالنسبة للوضع القانوني الدولي لهذه الجزيرة ، على
إعتبار أن الاستفتاء على تقرير المصير الذي نظم في جزر القمر في ٢٢ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٧٤ هو الاستفتاء الوحيد السليم لكل الارخبيل .

وعلى الرغم من أن لذلك الشجب جانبه الايجابي فما زال الوضع في جزيرة مايوت على ما هو ، ومن ثم تبقى المشكلة قائمة أيضا . وهذه مسألة عدالة ، وما دام شعب وحكومة جزر القمر يؤمنان بعدالة قضيتهما فانهما يعتزمان بإصرار السعي من أجلها . ويقع على عاتق المجتمع الدولي من جانبه ، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، واجب بذل دعمه الكامل حتي يتحقق النصر لتلك القضية العادلة .

وأود مرة أخرى أن أؤكد رسميا الالتزام التام لجزر القمر حكومة وشعبا بمبادئ السلم والعدالة والمساواة الواردة في الميثاق ، فهذه المنظمة بالنسبة لنا أداة لا يمكن الاستعاضة عنها في حفظ التوازن في العلاقات الدولية . وإذا اريد للأمم المتحدة أن تستعيد دورها الاساسي وتقوم بمهمتها على الوجه الاكمل يجب على كل عضو من أعضائها أن يحترم مبادئها الاساسية باخلاص .

السيد توفوا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أزوجي

اليكم سيدي الرئيس أحر وأخلص التهاني عن انتخابكم لمنصب رئاسة الجمعية العامة الرفيع في دورتها الحادية والاربعين . وانني لعلى يقين من أنه بفضل خبرتكم الواسعة ستتمكنون من الاضطلاع بمهمتكم بنجاح .

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لسلفكم السفير خايمي دي بينيس ممثل اسبانيا على عمله المشالي خلال الدورة الاربعين التاريخية .

كما أعرب عن امتناني أيضا للأمين العام صاحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الدؤوبة التي يبذلها في إدارة شؤون المنظمة .

واغتتم هذه الفرصة لانقل لكل أعضاء المنظمة ، والدول التي تتمتع بمركز مراقب ، ووكالات الأمم المتحدة ، التحيات والتهاني الودية من جانب حكومتي وشعبي . منذ خمسة أشهر تعرض بلدي لاعمار مدمر للغاية ، كان أسوأ اعمار يعرفه تاريخنا المدون . فقد لقي ما يربو على ١٠٠ شخص حتفهم ، وأصبح ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ في عداد المشردين . وأضحت آلاف عديدة أخرى بدون غذاء . ولحقت بهياكلنا الاقتصادية والاجتماعية الاساسية في المناطق الرئيسية من بلدي أضرار واسعة النطاق اعادتنا الى الوراء في جهودنا التنموية بحوالي عشر سنوات .

لذا أتلج صدورنا أن نحمل على مساعدة عملية فورية من هذه المنظمة وممن منظمات أخرى ومن دول صديقة عديدة ، نائية وقريبة . لكل منهم وللجميع نقول شكرا جزيلاً ، وليبارككم الله .

وخلال السنة الماضية شهدنا بعض التطورات الاقليمية والعالمية التي تثير الاهتمام . ففي منطقتنا قرر محفل جنوب المحيط الهادئ في اجتماعه السابع عشر باجماع الآراء أن يطلب إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم والجزر غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الامم المتحدة . وقد استند ذلك القرار الى حقيقة أن كاليدونيا الجديدة تقع في منطقتنا ، وان الشعب الاصلي هناك أعرب بوضوح عن رغبته في تقرير المصير والاستقلال . وذلك أمر تحترمه جزر سليمان ، وتؤكد من جديد التزامها بقرار زعماء المحفل ، وتدعو كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة الى إدراك أن المقصد الاساسي لهذا القرار هو تحقيق انتقال سلمي في كاليدونيا الجديدة .

وترى حكومتي ان النهج الوحيد المعقول هو السماح للأمم المتحدة بالاشراف على انتقال كاليدونيا الجديدة الى الاستقلال وتكوين دولة ، حتى يمكن تجنب المزيد من إراقة الدماء وقد أشرفت الامم المتحدة بنجاح على مثل هذه العمليات الانتقالية في العديد من البلدان التي أصبحت دولا اعضاء فيها الان . واننا على يقين من أن الامم المتحدة يمكنها ، بالتعاون مع حكومة فرنسا والشعب الاصلي لكاليدونيا الجديدة ، أن تضمن وضع افضل الترتيبات لتمكين سكان ذلك الاقليم من تقرير مصيرهم ومستقبلهم .

وترحب حكومة جزر سليمان في هذا الصدد ترحيبا حارا بالقرار الذي إتخذته حركة عدم الانحياز في هراري بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة . ويوضح بيان حركة عدم الانحياز الالهية التي يوليها اعضاءها لانهاء الاستعمار . وكان ذلك القرار بحق تعبيرا تاريخيا عن التضامن والاخوة مع زعماء المحفل بشأن هذا الموضوع ، كما كان إجراء ضروريا لمستقبل السلم والاستقرار في منطقتنا . وتشيد حكومتي بهذه المبادرة من جانب حركة عدم الانحياز ، كما نعبر عن امتناننا لاهتمام الحركة على الاهتمام الذي أولسوه لمحفل جنوب المحيط الهادئ بوصفه منظمة هامة في منطقتنا .

ويعتبر صيد الاسماك عنصرا رئيسيا من عناصر تنميتنا الاقتصادية الشاملة ويمثل موردا رئيسيا لاستهلاكنا المحلي وعائدات صادراتنا على حد سواء . ومن ثم فمن الطبيعي أن نحرض على تنمية هذا النشاط بشكل منظم . ويتطلب هذا الحرص الالتزام بما تقرره تشريعاتنا . وقانون المصائد لدينا يشترط على أية سفينة أجنبية ان تحصل على ترخيص بالصيد في منطقة مصايدنا التي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل . ورسوم الترخيص التي نغرضها قابلة للتفاوض ، وهي منصفة دائما ومعقولة . بيد أن عدم الامتثال للقانون سيلزمننا بالاستيلاء على السفن التي تُضبط وهي تعطاد بشكل غير قانوني .

ولقد شهدنا حالات كهذه في الماضي ، وأستطيع القول هنا أن تلك التجربة لا تبشر بالخير بالنسبة للحفاظ على علاقات ودية . وجزر سليمان بوصفها دولة محبة للسلم تؤيد التعاون الدولي ، ولذلك فإننا مضمون على استغلال موارد مبادئنا بما في ذلك الأنواع المهاجرة من الأسماك ، بالتعاون مع الأمم التي تعطد في مياهنا نائية والتي تود حقا مساعدتنا . وقانون المصيد في بلدنا ليس فيه أي نوع من التمييز في المعاملة . وسوف نرخص بالمصيد لاية سفينة صيد اجنبية من أية دولة كانت ما دامست مستعدة لدفع السعر المناسب .

ولا تزال التجارب النووية التي تجريها فرنسا تمثل مصدرا لقلق خطير في منطقة جنوب المحيط الهادئ . ولذلك أجدني مضطرا لأن أكرر موقف جزر سليمان الثابت والتمثل في معارضتنا لاجراء تلك التجارب . وتدين كل الدول الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ هذا النشاط اللانساني بالاجماع . ولقد قيل انه ليست هناك أخطار تترتب على اجراء تلك التجارب . واذا كان ذلك صحيحا فلماذا لا تجري فرنسا هذه التجارب على سواحلها على المحيط الاطلسي ؟

ويكتسي التنافس بين الدولتين العظيمين أهمية متزايدة في منطقة جنوب المحيط الهادئ . ولقد لاحظنا عن كثب بعض التطورات التي تعكس هذا التنافس في منطقتنا والتي أشارت اهتمامنا ، ولقد استخلصنا بأسف ان النتيجة الحتمية لذلك لن تكون إلا اشاعة عدم الاستقرار في المنطقة . ولا ترحب جزر سليمان بهذا التنافس الذي يحمل رائحة السيطرة الاستعمارية . ونحن لا نرغب في أن يعود أحد الى استعمار بلادنا أو السيطرة علينا . فنحن قد حددنا فلسفتنا ونظام حكومتنا الذي يقوم على مبادئ الديمقراطية ولن نتخلى عن ذلك .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان والحريات الشخصية ، أود أن أؤكد ان الدستور الوطني بجزر سليمان قد تم عليها نما صريحا . ونحن لا نؤيد هذه الحقوق فحسب بل نمارس هذه المبادئ بطريقة متحضرة وتواضع .

وفيما يخص المراعات الاقليمية الاخرى ، أود أن أؤكد من جديد موقفنا ازاء الحالة الراهنة في جنوب افريقيا والشرق الاوسط وأفغانستان وكمبوتشيا وشبه الجزيرة الكورية

فلا تزال الحالة في الجنوب الافريقي مشار قلق كبير . ويمثل الفصل العنصري أسوأ أشكال الحرمان الانساني . وتدين حكومتي بشدة ، كما فعلت في الماضي ، الفصل العنصري وتحث الدول التي تؤيد حكومة جنوب افريقيا العنصرية بشكل أو بآخر على أن تتخلى عمليا وواقميا عن نظام بريتوريا . وفي اعتقادنا أن جهدا متضافرا يبذله المجتمع الدولي لغرض عقوبات اقتصادية سيكون فعّالا في بلوغ هذا الهدف . وان النجاح الذي أحرزته تدابير مماثلة في تحرير زمبابوي لهو أساس متين تعتمد عليه . ونعتقد باخلاص ان الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات ايجابية تضمن قيام الحرية والديمقراطية في جنوب افريقيا .

ولتحقيق هذا الهدف النبيل ، تسعى حكومتي باصرار الى ازالة الفصل العنصري لكي يسود الانصاف والعدالة حياة كل الشعوب في جنوب افريقيا . وينبغي أن تكون الانتخابات الحرة والنزيهة العامل المقرر الوحيد لاقامة حكومة للأغلبية في هذا البلد .

وكانت الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في الفترة ما بين ٢٠ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ خطوة أخرى في سلسلة طويلة من الجهود المتضافرة الرامية الى تحرير ناميبيا وشعبها من الاستعمار الجديد والامبريالية في جنوب افريقيا . وتأمل حكومتي ، نظرا للاهتمام الذي أبدته الجمعية العامة وللأصوات التي تعالت من شتى بقاع العالم وبلدانه ، كبيرة وصغيرة ، منادية بالحرية ، أن نكون قد اقتربنا من نهاية النفق ومنشهد عن قريب بزوغ ضوء الاستقلال في ناميبيا .

ولقد كان عقد تلك الدورة الاستثنائية هذا العام أمرا مؤتيا حيث أن عام ١٩٨٦ هو الذكرى العشرين لانتهاء الأمم المتحدة لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ . ولكن هل سيستغرق الأمر عقدين آخرين قبل أن يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره والاستقلال بمنأى عن أعمال العدوان والتخريب والقمع التي يمارسها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؟

يجب أن تكون الاجابة بالسلب بالتأكيد ، لا يسبب طول الوقت أو بسبب تقدمنا في السن وتعبنا أو لأن الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد أشرف على الانهيار ، بل لأن

ذلك هو الحق غير القابل للتصرف لهذا الشعب ومن ثم يجب أن يحترم . وقد تم اعلان الامم المتحدة منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في ١٩٦٠ بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) على تمكين شعوب كل البلدان المستعمرة من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

وإذا كانت الفرمة لم تتح لي للدلاء ببيان خلال الدورة الاستثنائية بشأن ناميبيا ، فأنني أقول الآن اننا نؤيد الفحوى الاسامية للقرار الذي اعتمد . واغتنم هذه الفرمة أيضا لكي أوضح موقف حكومتي ازاء ناميبيا . فنحن نؤيد تأييدا كاملا الاستقلال الفوري لناميبيا ووحدة اراضيها ، وان العمل لتحقيق هذا الهدف هو المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا في نضاله للتوصل الى تقرير مصيره واستقلاله الوطني . ونحن لا نعترف بما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا التي فرضتها جنوب افريقيا ، وندين بشدة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي والاستعماري لناميبيا ، ونعتبر أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي تمارسها حكومة بريتوريا المنصرية تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وما زلنا نعتبر قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الاساس الوحيد المقبول للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، ونحث على تنفيذه فورا دون تعديل أو شروط مسبقة .

وإذا ما تحقق النجاح لعملية السلم في الشرق الأوسط فإنها ستصبح ركنا أساسيا من أركان السلم والأمن الدوليين . وفي هذا المقام ، أود أن أعرب عن أمل حكومتي في أن تفضي الجهود المبذولة مجددا لامتداد الحوار بين الأطراف المعنية الى انهاء الصراع في تلك المنطقة . كما أننا نتوق الى أن نشهد نهاية للحرب بين إيران والعراق .

وما زال موقفنا من الحالة في أفغانستان وكمبوتشيا ثابتا . فقد هجبتنا احتلال القوات الأجنبية لأفغانستان . وسنظل ندين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على ذلك العمل ، واننا نحث حكومته على تنفيذ ما دأبت على ترديده بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . فليدع الحرية والديمقراطية تعودان الى أفغانستان .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، تؤكد جزر سليمان مجددا ادانتها لفجيت نام لاحتلالها غير الشرعي لهذا البلد . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومتي بالاقترح المؤلف من ثمانية نقاط المقدم من الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . فهو ، في رأينا ، محاولة حقيقية كفيلة بتسوية الخلافات والمنازعات القائمة في تلك المنطقة .

ان إعادة توحيد شطري كوريا موضوع لا يهم الشعب الكوري فحسب بل يكتسي أيضا أهمية بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ والمجتمع الدولي . ولكن السعي الى إعادة التوحيد يجب أن يجري بمنأى عن التدخلات الخارجية . وينبغي أن تترك مسألة اتخاذ قرار التوحيد للشعب الكوري ذاته . بيد أن المنطلق الذي ينبغي أن تبدأ منه هذه الهيئة الدولية هو التسليم بوجود دولتين متميزتين تماما : كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وكل منهما لها وضع المراقب في هذه المنظمة ، كما أن كلا منهما عضو مستقل في مختلف هيئات ووكالات أسرة الأمم المتحدة . وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا أنه ينبغي قبولها في عضوية الأمم المتحدة كدولتين منفصلتين الى أن يحين الوقت الذي يعاد فيه توحيدهما ، وحينذاك ستدمج عضويتها تلقائيا . فقبولهما في عضوية هذه المنظمة من شأنه أن يعزز احتمال اقرار سلم دائم في شبه الجزيرة ويغضي الى إعادة توحيدهما بنجاح .

واود الآن أن اعرض بايجاز للحالة الاقتصادية العالمية وبعض المسائل المتملة بالتنمية . والواقع أن تجربة الأشهر الاثني عشر الماضية لم تكن مشجعة بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة التي تتعرض اقتصاداتها الهشة بشدة للمؤثرات الخارجية . وقد أصبح تدهور أسعار السلع الأساسية وتزايد الحمائية في بعض البلدان الصناعية عبئا ثقيلا . وحتى في الوقت الذي نجاهد فيه لتحقيق إيرادات من أجل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم نجد أن البلدان الصناعية المتقدمة تنفق بلايين الدولارات على صنع الأسلحة . وأنا أرى في ذلك اختلالا خطيرا . فبينما ينشغل بعضنا بمحنة شعوبنا التي تفتقر الى ضرورات الحياة الأساسية من غذاء وماوى وكساء - ينحو العالم الصناعي الى تكديس المزيد من الأسلحة .

ويود وفدي أن يضم صوته الى أصوات الادانة العالمية للارهاب الدولي . وتشهدت الحوادث التي وقعت مؤخرا في بيروت وباريس مدى أهمية وضرورة مكافحة المجتمع الدولي لتلك الممارسة الدنيئة والبربرية التي لا يمكن أن يقوم بها سوى المجرمين والقتلة . وشمة آفة أخرى لا تقل شرا عن تلك الممارسة ألا وهي اساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع فيها . وتدين حكومتي المسؤولين عنها وتتعهد ببذل قصارها في حدود امكاناتها للمساعدة على استئصال تلك الآفة بجميع أشكالها .

لقد تكلمنا كثيرا خلال الأسابيع القلائل الماضية عن منظومة الأمم المتحدة نفسها وأنا واثق أن الكلام في ذلك الموضوع سيطول ، حيث تشعر الدول بالقلق الشديد ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل المنظمة وادارتها .

وحكومتي تشعر بالقلق ازاء العديد من المواضيع التي أشرت ، وتؤيد السراي القائل بضرورة اتخاذ تدابير فعّالة تحقق كفاءة الاداء والوفر في النفقات . وفي رأينا أن تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة يعد أساسا طيبا لبدء العمل في هذا السبيل . وقد ترددت شائعات عن أن دور الأمم المتحدة ذاتها في خطر شديد . وبالرغم من أن هناك مسن الأسباب ما يدعو الى هذا التشاؤم فإن جزر سليمان لا تؤيد ذلك الرأي ، فجزر سليمان ، بوصفها

أمة صغيرة ، تعتبر الأمم المتحدة الهيئة الدولية الوحيدة القادرة على النهوض بدور جمع شمل كل الأمم ، والتي تجسد الأمل الوحيد في بقاء البشرية في زمن تتزايد فيه الأخطار المحدقة بها نتيجة اختراعات الإنسان من الأسلحة والتكنولوجيا الحديثة ، وفي اعتقادي أن الأمم المتحدة تنطوي على نغمة إنسانية يجب أن تذكرنا دوماً بأن هذه المنظمة أنشئت لاسعاد الشعوب قاطبة .

السيد نفاروكينتوالي (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعلنت

الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلام . وفي هذا السياق ، تعمل الدورة الحالية صوب هدف يمثل جوهر المبادئ الأساسية التي سادت عند انشاء المنظمة التي تتجسد مهمتها في العمل على تعزيز وصيانة السلم ومنع الحرب أو التهديد بها في الوقت الذي تعمل فيه على تعزيز جميع الجهود التي تستهدف تطوير التعاون الذي يؤدي الى تحسين مصير البشرية .

لقد ألزمت الدول الممثلة في هذه الجمعية نفسها بالمُثل المتأصلة في تلك المبادئ - وهي مُثل أدت الى ديناميكية جديدة في العلاقات الدولية ، وإشادة هذه الدول بها في كل دورة ، في الوقت الذي تجدد فيه التزامها بالعمل المتضامن لتضمن استمرار تعزيز وتقوية السلم ، وتعتبر نتاجا للنظام القائم على العدل .

وكنتيجة طبيعية لهذا الالتزام ، نشأت حاجة للدخول في حوار ببناء بنية وضع المقامد العظيمة ، المنصوم عليها في الميثاق ، موضع التنفيذ ، مما جعل من هذه المنظمة معقدا للأمال التي تتقاسمها جميع الشعوب المحبة للسلام ، ذلك السلم الذي لا يقتصر على كونه نقيضا للحرب وانما يكون عنصرا من عناصر التقدم والرخاء بل ، وفي الواقع ، مرادفا لهما ، باعتبارهما مطلبين يتحققان من خلال التضامن النشط والانسجام الفعال .

وفي هذا السياق ، هل سيصبح عام ١٩٨٦ حقا ، كسنة دولية للسلام ، معلما من معالم تطور شامل ينبغي أن يقرب المجتمع الدولي أكثر فأكثر من الأهداف التي يرغب في تحقيقها من خلال تضامن الجهود ؟ ان الجواب على هذا السؤال يبقى مفتوحا .

أما في المجال الاقتصادي ، فان الحالة التي تواجه معظم البلدان تنذر بخطر شديد . ولا يمكن للمرء إلا أن يأس لحقيقة أن مشاكل التنمية ازدادت على مدى السنين سوءا بسبب استمرار التدهور في أوضاع الاقتصاد العالمي واستثناء الأزمة ، التي جعلت بقاء العالم الثالث محفوفا بالخطر .

وعلى حين تبدو اقتصادات البلدان الصناعية متجهة نحو استئناف النمو ، فإن الحالة مختلفة تماما بالنسبة لشركائها في الجنوب ، فالفجوة آخذة في الاتساع ، مؤكدة

وجود اختلالات تعاني منها بلدان الجنوب . وهذا ، في حد ذاته ، يبرر المطالبة بنظام اقتصادي جديد يبنى على أسس أكثر عدلا ، وتحكمه آلية تعمل على أساس واقعي يراعي مصالح واحتياجات الجميع في اطار من التكافل الحقيقي ، ويوفر نظاما متوازنا وقادرا على توليد زخم يمكن بلدان العالم الثالث من مواجهة التحديات المتعددة المتأصلة في التخلف .

إن جمهورية رواندا مقتنعة بأن الحوار بين الشمال والجنوب أفضل وسيلة لعكس اتجاه الوضع الحالي وتعزيز نشوء علاقات اقتصادية دولية ايجابية . ولتحقيق هذه الغاية ، يتعين على منظماتنا أن تبرهن على أنها تتمتع بقدرة خصبة ومهمة وخلاقية ، كي يتسنى لها النهوض بدورها الصحيح بكفاءة - الذي يتمثل في الاسهام اسهاما فعالا في تغير العلاقات الراهنة تحقيقا لمبادئ التضامن والتكامل المنصوص عليها في الميثاق . وفي هذا الاطار ، يؤكد وفد رواندا من جديد على الحاجة لتكثيف التعاون الدولي من خلال نهج يأخذ الاحتياجات الراهنة بعين الاعتبار ليتسنى تهيئة أفضل أسس ممكنة لعملية التنمية . وفي هذا الصدد ، الزمت بلدان العالم الثالث نفسها باسهام ناجع من خلال الجهود التي تبذلها لتعزيز وتقوية التعاون الافقي على مستواها . وتعلق رواندا أهمية كبيرة على جميع المبادرات والاعمال المحددة التي يخطط بها المجتمع الدولي ، على صعيدي الجنوب - جنوب ، والشمال - جنوب أيضا ، لبناء عالم أفضل ، لمصلحة الجميع .

وفي اطار شامل ، حيث تلحق الآثار الضارة للآزمة الاقتصادية العالمية الضرر بجميع البلدان بدرجات متفاوتة ، تتعرض قارة بأكملها هي افريقيا للخطر في ظل ظروف خاصة وضعتها على حافة الكارثة تقريبا . إن افريقيا لا تزال القارة التي تمزق مشاكل التخلف فيها القلب . وتضم افريقيا أكبر عدد من البلدان المصنفة من قبل الأمم المتحدة كأقل البلدان نموا - ولا بد أن تعاني هذه البلدان من أخطر معوقات التنمية . ان افريقيا بحاجة لدعم نشط من شركائها لتستعيد اقتصادها . ويتطلب هذا التزاما أكيدا على الصعيد السياسي ، كما يتطلب حسن النية وتوافر الاستثمارات المالية الكبيرة . وهذه جميعها عناصر ظهرت فيما يخصها روح التضامن التي أبدتها

شركاؤها . أما فيما يتعلق بالقارة ، فانها يجب أن تحوز على أبعاد تعاون ديناميكية دائمة تمكنها من انشاء قاعدة للتنمية ، التي لابد أن تتاح لها مساعدة خارجية ، وأن تدعم جهودها في نفس الوقت .

هذا هو المنظور الذي يجب أن ينظر منه الى الدورة الامتثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وستكون تلك الدورة ، التي عقدت في الفترة من ١٧ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، نتيجة للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الافريقية ، المعلم الذي أدى الى اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وستشكل الدورة معلما لانها اعطت افريقيا فرصة فريدة للدخول في حوار مع شركائها بغية فتح الطريق أمام مزيد من التضامن النشط بالنيابة عن قارة بأسرها ، تبحث عن مقومات بقائها ، ووفرت بصورة منطقية وحازمة جميع الشروط الملحة التي يرجح أن تضمن نجاح الجهود التي تبذلها في سبيل الانتعاش الاقتصادي قارة لم تستسلم لليأس بالرغم من ضخامة العقبات التي تعترض طريق تنميتها ، وهي مهمة باتت طويلة الامد أكثر من أي وقت مضى .

وإذا ما تجاوزنا القلق المرتبط بحالة الاقتصاد العالمي ، فانه يتعين على الدورة الراهنة أن تعيد التأكيد مجددا على المستوى السياسي وفي اطار السنة الدولية للسلام ، على المبادئ الأساسية التي يتعين أن يقام عليها السلم في العالم .

وتشكل هذه المبادئ مدونة أخلاقيات قائمة على احترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واحترام حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، ومبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية . ومما يؤسف له أن تطبيق هذه القواعد الأخلاقية بوصفها قواعد شابتة للملوك قد شابته استثناءات غير مقبولة وأزمات وتواترات سياسية بل وصراعات مكشوفة تمثل عقبات تعوق تحقيق المقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

بغضل مشاركة الأمم المتحدة استعادت غالبية الشعوب المستعمرة حريتها . إلا أن عملية القضاء على الاستعمار لا تزال ، للأسف ، بغير انجاز ، إذ لا تزال شعوب كثيرة تعيش تحت سيطرة منافية لروح العصر . وفي هذا الإطار ، يتعين على الجمعية ، في دورتها الراهنة ، أن تعيد التأكيد بقوة على أنه لا ينبغي أن تحبط التطلعات المشروعة للشعوب في تقرير المصير والاستقلال والحرية .

وفي هذا الإطار ، من الأهمية العاجلة بمكان أن يعمد المجتمع الدولي إلى العمل جماعياً على فرض قوة القانون في جنوب أفريقيا وناميبيا والشرق الأوسط والمغرب الغربية بل وفي كل مكان مازال السلم فيه معرضاً لتأثير السياسات والممارسات التي تنافي الأخلاق والشرعية العالمية .

إن الحالة في الجنوب الأفريقي قد جعلت من تلك المنطقة أرضاً مليئة مشحونة بالبغضاء وبرميل بارود يؤذن بالانفجار . ففي ظل الفطرية التي لا تومف والتي يتسم بها دعاة الفعل العنصري في الوصول بممارستهم لذلك المذهب البالي إلى أقصى مدى ، جعلوا منه الأسس العقائدي لنظام شيطاني بات محل أدانة الجميع . إن نظام بريتوريا نظام شرير بسبب الجرائم التي ارتكبتها في جنوب أفريقيا نفسها حتى يديم أبغض النزعات العنصرية . أما في الخارج ، فقد انغمس في مناورات تمويغية لا نهاية لها لكي يؤخر حصول ناميبيا على استقلالها المحتوم . كما أنه مازال يتمادي في أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والتخويف التي يرتكبها ضد دول خط المواجهة حتى يتمكن من إخضاعها لإرادته .

ان رواندا مقتنعة أكثر من أي وقت مضى ، أن من واجبها أن تقابل ذلك النظام الذي يعتبر عارا على البشرية . وهذا واجب كافة الشعوب التي تعشق الحرية والعدل : أن تؤيد النضال من أجل تحقيق الديمقراطية لجنوب افريقيا والاستقلال لناميبيا . وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا بالذات ، فبعد عشرين عاما من قرار الأمم المتحدة إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ذلك الاقليم ، جاء المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا المنعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المنعقدة من ١٧ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام ليؤكد بطريقتهم ملائمة على خطورة المشكلة والحاجة الملحة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يعتبر الأساس الوحيد المقبول لتسوية نهائية تأخذ في اعتبارها الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا .

وتؤكد رواندا على تضامنها ، لا مع الشعوب والدول في الجنوب الافريقي التي تواجه حظرا متزايدا ناجما عن الملف ونزعة التوسع لدى نظام بريتوريا فحسب ، بل ومع الشعب الفلسطيني أيضا مقتنعة أنه من السخف محاولة إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط بغير أن يكفل الاحترام لحقوق ذلك الشعب بروح المقاصد والمبادئ الأساسية للمنظمة ، وبغير انسحاب دولة اسرائيل من جميع المناطق العربية المحتلة بالقوة منذ عام ١٩٦٧ .

ان حكومة رواندا لا تستطيع أن تتنازل عن المبدأ العالمي بحق جميع الشعوب في تقرير المصير ومن ثم تجد أنه كيما تعمل الأمم المتحدة على تعزيز جهودها لتهيئة مناخ يفضي الى السلم والامن الدوليين ، عليها أن تسعى لضمان أن تحقق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاجنبية الحرية التي تتطلع اليها .

كذلك ، يتعين ، كيما تحتفظ المنظمة بمداقيتها ، أن تقدم مساهمة حاسمة لتسوية النزاعات وحالات التوتر في مناطق شتى من العالم الثالث ، وهي مناطق أصبحت ساحة للاطماع والتدخلات الاجنبية .

وقد سبقني المتكلمون في التأكيد على المخاطر الشديدة الناجمة عن تعاضد تهديدات سباق التسلح ، والاشارة الى شبح الحرب النووية الذي بات يخيم علينا جميعا . ان وجود البشرية ذاته هو المهدد بالخطر . وبقدر ما تمزج الجهود المبذولة لتشجيع الانفراج العلم والامن الدوليين أيضا ، يصبح استئناف الحوار بين الدولتين العظيمين الرشيحتين في العالم ممعنا للارتياح والامل ، طالما أدت النوايا الطيبة التي أعرب الجانبان عنها الى اجراءات ملمومة يمكن ان تمزج الثقة التي ينبغي ان تنهض عليها العلاقات بينهما وان يدعم ذلك على مستوى المجتمع الدولي بأسره .

ان حكومة رواندا مهتمة اهتماما كبيرا بهذا الحوار المهم لاقتناعها بان نزع السلاح وجه من أوجه التنمية . ان نزع السلاح من أجل التنمية مفهوم جديد نسبيا وان كان ينبغي بشكل جلي على المنطق : ففي عمر أفتت فيه انتصارات العلم والتكنولوجيا الى تحقيق المعجزات ، وبدا فيه أن لا شيء تقريبا قد ظل بعيدا عن متناول قدرة البشر على الابتكار ، لم يعد بوسعنا ان نطبق استمرار التناقض بين المأساة الفاجعة لشعوب العالم الثالث التي تواجه أسوأ افتقار الى اليقين فيما يتعلق بما سوف يكون عليه مستقبلها بل وبقائها ذاته ، وبين فضيحة الموارد المالية والمادية والتكنولوجية الهائلة التي تكثرت لانتاج املحة الابداء الشاملة .

في إطار هذه السحة الدولية للسلام ، هذا السلم الذي يجب أن تواكبه المدالسة والتوزيع المنصف لموارد البهريية ، يجب على منظمنا أن تميز الوعي الواجب بالملاقة الجوهريية بين الامن وبين الرفاه والرخاء اللذين تتطلع إليهما كل الشعوب ونحن نقترب من نهاية هذا القرن .

إن مصير الامم المقسمة بشكل مصدر قلق مستمر لمنظمنا .

وتشير حكومة رواندا إلى هذه المسألة المقلقة كلما أتاحت لها فرصة مناسبة وتذكرها بشكل منتظم من هذا المنبر معربة عن أسفها لان شعبا يحتمي إلى نفس الاممة ونفس الثقافة وصهر في بوتقة نفس التاريخ ، قد جرى تقسيمه بصورة مصطنعة .

ومن هذا المنطلق تقدر رواندا الجهود المبذولة لتعزيز ودعم عملية تطبيع الملاقات بين جمهوريية المانيا الاتحادية والجمهوريية الديمقراطيية المانياية اقتناعا منها بأن هذه العملية تندرج كحقيقة ملموسة في إطار سياسة الانفراج ، راجيية أن يتقدم هذا التطبيع بصورة واقعية وعملية على نحو يأخذ في الاعتبار الامل الحي السني ما انفك يراود الشعب الماني في استعادة وحدته .

وبالمثل ، تؤيد رواندا المبادرات الرامية إلى تحقيق إعادة التوحيد الطبيعي للامة الكوريية وفي إطار من الحوار البنّاء وبدون تدفلات أو ضغوط خارجيية . إن كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة تتيح للدول الاعضاء فرصة ممتازة تجدد فيها الإعراب عن التزامها بالمُحل العليا الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

واليوم ، يعرب وفد رواندا مرة أخرى عن هذا الالتزام ويؤكد على تقديمه الكبير للنتائج التي حققتها منظمنا في جهودها الرامية إلى إقامة مجتمع دولي يكون بمقدوره ، إن هو تجاوز المواجهات العسكريية والازمات والتوترات السياسيية وتغلب على ما يواجهه من تحديات اجتماعيية اقتصاديية ، أن يجد ، في الواقع العملي ، الممثل الاخلاقي القائمة على تعزيز السلم والتقدم لصالح جميع الشعوب .

إن الأمم المتحدة ، بفضل رسالتها القائمة على تحقيق هذه الاهداف ، تظل الإطار الأمثل الذي يتيح تبادل الافكار فيه الفرصة لإجراء مداولات بقاء بين شركاء تحديهم إرادة قوية وعارمة في أن يأخذوا بأيديهم موبيا أمة مستقبلهم المشترك .
وتأمل رواندا أن تفخذ هذه الإرادة دائما عزم المجتمع الدولي على العمل في سبيل تحقيق الاهداف والمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق منظماتنا .

وفي إطار هذه الدورة ، وجد هذا الامل تحققه في اختياركم ، سيدي الرئيس ، لتوجيه اعمالنا . إن انتخابكم بشكل تكريما تستحقونه خصوصا ، فهو اعتراف بمفاتيحكم البارزة التي اكتسبتموها بفضل خبرة فنية ومنتجة ، وتكريم في الوقت ذاته لبلدكم بخفلايش لدورها الفعّال في أسرة الامم .

وإني إذ أوجه لكم بدوري اصدق واحر التهاني ، أود أن أؤكد لكم أن رواندا ، التي يشرفها أن تعمل إلى جانبكم في هيئة مكتب الجمعية العامة ، لن تدخر جهدا للإسهام في إنجاح هذه الدورة . كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم السيد خايمي دي بينيبي للطريقة التي تراس بها الدورة الاربعين .

وأود أيضا أن أشيد بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، وأن أؤكد أن حكومة رواندا تقدر معيه الدائم طوال فترة ولايته التي أوفقت على الانتهاء ، إلى جعل المشاركة الكاملة للمنظمة في عملية التضامن ذات الاهمية الحيوية بالنسبة لمستقبل البشرية مشاركة تتسم بالدينامية والفعالية .

إن رواندا ، وهي طرف نشط في هذه العملية ، تمتاز بانتمائها إلى أسرة الامم المتحدة الكبرى ، وستظل منفتحة على جميع المبادرات التي من شأنها أن تسمح للمنظمة بأن تعزز ، في ظل احترام ميثاقها ، المكتسبات التي تحققت بالفعل وتمون إلى الابد جوهر المثل العليا التي تتفانى في إعلاء شأنها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتحدث

الاخير لعمر هذا اليوم . واعطي الكلمة لممثل فرنسا الذي يود تناولها ممارسة لحق

الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وعلسى خمس دقائق للكلمة الثانية وينبغي أن يلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أجد لزاما عليّ أن أشير بإيجاز واعتدال ولياقة إلى اختلاف وفدي مع ما قاله وزير خارجية جزر سليمان في خطابه قبل لحظات بشأن كالدونيا الجديدة . غير أنني لاحظت بارتياح أن المتكلم استخدم هذه المرة نبرة معتدلة تتفق مع العلاقات الودية القائمة بين بلده وبلدي . وأخيرا لا يسعني ، فيما يتعلق بالتجارب النووية ، سوى تذكير الجمعية العامة بالتمريجات التي تشرف وفدي بالإدلاء بها أمامها في ظروف مماثلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠